نائب رئيس الجمهورية لدى حضوره حلقة نقاش حول مستقبل الشراكة بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

النهج الديمقراطي لايكتمل إلا بوجود صلاحيات إدارية واقتصادية واجتماعية

انتخاب المحافظين يدشن مرحلة هامة وتاريخية في طريق تكريس النهج الديمقراطي

صنعاء / سبأ

قال نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي: إن أول مردودات انتخاب المحافظين وبعد ذلك عندما تحين الفرصة الطبيعية لانتخاب مديري المديريات سيكون الطريق الصحيح لمحاربة الفساد والحد منه بكل صوره وأشكاله.

وزير الإدارة المحلية يعلن عن الانتهاء من التحضيرات لإجراء انتخاب المحافظين

وأشار خلال حضوره حلقة نقاش حول مستقبل الشراكة بين السلطة الملحية ومنظمات المجتمع المدني التي عقدت أمس في وزارة الإدارة المحلية وسط حضور سياسي وصحفي كبير، أن هذه مرحلة وطنية مهمة جداً بكل أبعادها ومراميها.

ودعا قيادات منظمات المجتمع المدني وكل الهيئات السياسية والاجتماعية لأبناء شعبنا اليمني الأبي إلى أن تتحمل هذه المسؤوليات الوطنية بكل جدارة واقتدار بعيداً عن التعصب الحزبي أو المناطقي أو القبلي بكل أشكاله وألوانه.

وقال: أن النهج الديمقراطي يرتكز على أسس ثلاثة تتمثل بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وكذلك انتخابات المجالس المحلية، ولا يكتمل هذا الأخير إلا بوجود صلاحيات إدارية واقتصادية واجتماعية».

وأضاف:« لذلك فقد تضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مصفوفات ذات أهداف ديمقراطية وإصلاحية على الصعيدين الديمقراطي والتنموي، وقد جاءت هذه الخطوة العظيمة من أجل أن تكون السلطات محليه وبيد المجالس المحلية ولذلك فان على وزارة الإدارة المحلية مهام عظيمة وكبيرة وخاصة عندما ينتقل الشعب من مرحلة إلى مرحلة فهذه الخطوة تمثل نقلة نوعية سيكون لها صدى غير عادي وستأتي بنتائج قد لا تكون في حسابات الكثيرين.

وقال نائب الرئيس: أننا لو تذكرنا مجمل الإنجازات التي تمت على الصعيد المجتمعي والاقتصادي والاستثماري والثقافي ومجمل التحولات التي حققها شعبنا منذ الانطلاقة الأولى ليوم الديمقراطية الأول عام 1993م لتبين لنا أن شوطاً كبيراً وعظيماً قد تحقق بفضل هذا النهج وفي ظل راية الوحدة والديمقراطية وما تنعم به الجمهورية اليمنية من أمن واستقرار وتنمية.

واشار إلى أن على المسؤولين في لجان الانتخابات الخاصة بالمحافظين أن يبتعدوا عن المجاملة من أي نوع كانت حزبية أو قبلية أو مناطقية وعدم التسرع باتخاذ القرار قبل الرجوع إلى الوثائق والقوانين والأنظمة وكذلك عدم المحاباة أو التعاطف مع القريب أو الصديق من أجل أن تكون كل القرارات سليمة وخالية من الشوائب.

وأعرب نائب الرئيس عن سعادته بحضور هذا اللقاء الذي يدشن لمرحلة هامة وتاريخية في طريق تكريس وتجسيد النهج الديمقراطي بصورة أوسع بالوصول إلى انتخابات المحافظين في خطوة تمثل روح الديمقراطية في حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال تعميق وتوسيع صلاحيات السلطات المحلية.

ومن جانبه أعلن وزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال الانتهاء من كافة أعمال التحضير لإجراء الدورة الانتخابية الأولى لانتخابات أمين العاصمة ومحافظي المحافظات.

واستعرض الخطوات التي أنجزتها الوزارة في هذا الإطار.

وقال هلال: « نحن ننفذ من خلال هذه الانتخابات المادة الرابعة من الدستور التي تنص على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها يمارسها عبر الانتخابات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة»، داعيا كافة القوى السياسية للإسهام في شرف التأسيس لهذه الخطوة الديمقراطية.

وأعرب عن الأمل في مساهمة كل القوى السياسية بفاعلية في هذه العملية الانتخابية بما فيها الأحزاب المقاطعة من خلال المشاركة في الرقابة إن لم تكن مشاركة في الانتخابات.

كما أعلن وزير الإدارة المحلية عن بدء الوزارة استقبال طلبات منظمات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة الرقابية على الانتخابات وذلك تأكيدا من الوزارة على الشفافية في عملية إجراء الانتخابات والتحضير لها وفق المعايير الدولية.

وأشار إلى أهمية الشراكة بين الجهود الرسمية ومنظمات المجتمع المدني نحو تحقيق اللامركزية وتطويرها والارتقاء بالتجربة الديمقراطية.

ونوه إلى مجالات الشراكة القائمة بين الوزارة وتحالف منظمات المجتمع المدني وأبرزها الشراكة في إعداد وصياغة الإستراتيجية الخاصة بالانتقال إلى الحكم المحلي والتي ستصدر خلال الأشهر المقبلة.

وأكد هلال أن خطوة انتخاب المحافظين إنجاز وطني لا يهم حزباً بعينه وهو خطوة تأسيسية في إطار العملية الديمقراطية وتعني هذه الخطوة تمكين المواطن من امتلاك القرار وإعطاءه صوتا مؤثرا في انتخاب رئيس حكومة مصغرة على مستوى المحافظة مشددا على أهمية ذلك في تحويل الإرادة الشعبية لمنظمات المجتمع المدني إلى جماعات ضاغطة على السلطات المحلية لتحقيق متطلبات المواطنين المتعلقة بالخدمات والتنمية المحلية بأقل كلفة وبفاعلية عالية بعيدا عن سلبيات بيروقراطية المركزية.

إلى ذلك أكدت رئيس شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية رمزية عباس الأرياني أن الديمقراطية وحقوق الإنسان لن تتحقق إلا بتغيير المفاهيم الاجتماعية وزيادة الوعي وتطوير البنى الاقتصادية وتطبيق القوانين الموضوعة ومنح الحكم المحلي واسع الصلاحيات, إلى جانب إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مع السلطة المحلية في إعداد وتنفيذ برامج التنمية المستدامة في المحافظات.

واستعرضت مجالات الشراكة القائمة بين الشبكة التي تضم 26 منظمة في 19 محافظة والحكومة في مختلف المجالات خاصة في المجال التنموي ومساهمتها في تنفيذ بعض الخطط الوطنية إلى جانب متابعتها ومراقبتها لمستوى تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر 2003 - 2005م, وتطور الشراكة إلى المساهمة في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية ووضعها ضمن مجموعات العمل الخمس العاملة تحت إطار آلية المتابعة والمراقبة.

وكان الدكتور باصهيب قد استعرض في كلمته عن منظمة أوكسفام الدولية مجالات الشراكة بين المنظمة والشركاء المحليين من منظمات المجتمع المدني والحكومة في مجال التنمية، مشيرا إلى أهمية هذه الحلقة في تأطير الشراكة من مناحي التنمية خاصة تلك التي تستهدف مرتكزات النوع الاجتماعي وتنمية قدرات المنظمات.

ولفت إلى الدور التأثيري لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في صنع القرارات ووضع الخطط، ومن ذلك اشتراكهم في إعداد الخطة الخمسية الثالثة والرقابة على تنفيذها.

وخلال حلقة النقاش استعرض نائب رئيس شبكة منظمات المجتمع المدني للتنمية يحيى الدبا ورقة عمل بعنوان « نحو شراكة فاعلة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية» تناول فيها بأسلوب تقييمي الشراكة القائمة بين السلطة المحلية ممثلة بالإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وآلية تطوير هذه الشراكة والانتقال بها إلى فضاءات رحبة وواسعة بما يحقق المصلحة العامة في إدارة التنمية المحلية.

حضر الحلقة نائب وزير الشباب والرياضة حاشد الأحمر ووكلاء وزارة الإدارة المحلية وعدد من أعضاء مجلس النواب وممثلو منظمات المجتمع المدني.

مسيرة في عدن

فيصل الصوفي

أن تسير الجماهير في مسيرات شملت كل أو معظم المحافظات يوم أمس فهذه ليست مصادفة.. هذا صحيح، فقد دعوا إلى هذه المسيرات احتفاءً بيوم الديمقراطية الذي تم التأريخ له ابتداء من يوم 27 إبريل 1993م وهو اليوم الذي نظمت فيه أول انتخابات عامة حرة ونزيهة على مستوى الوطن اليمني كله.

ولكن من بين هذه المسيرات كان الذين ساروا أمس إلى خور مكسر وتجمعوا في ساحة العروض قد أضفوا على المناسبة ميزة أخرى لأن عدن وأهلها متفردون بخصال كثيرة وهم يحبون أن يبقوا في المقدمة. الأمر لا يتعلق ب "وحدة وحدة حتى الموت" و " بالروح بالدم نفديك يا علي" رغم أن هذا محبب، بل يتعلق بإعلاء راية الوئام ونبذ الكراهية واحترام القانون والحفاظ على السكينة العامة وكراهية المناطقية والفئوية واليقظة تجاه المزايدين والمتاجرين بالهموم الشعبية والوطنية.

هذه وأخرى غيرها عبر عنها المتجمعون في ساحة العروض بقوة ووضوح. هؤلاء وأضرابهم القوة الحقيقية للديمقراطية والوحدة وسيادة القانون وهذه الأكثرية هي الضمانة الأساسية للسلم الاجتماعي.

لذلك لا يخشى على شيء في هذا الوطن بوجود هذه القوة .. ولا نخشى على هذه القوة من تأثير المفسدين لأنها محصنة ضد آفاتهم بل يخشى عليها من انصارها إذا فتروا في تزويدها بمقومات الاستمرار على موقفها.

إن يقين الناس بالديمقراطية والوحدة والأمن والاستقرار ينبغي أن يرفد أو يدعم بمعززات تكافؤ الفرص والحق في العمل والسكن ففي كثير من أحياء عدن نقص التنمية بادٍ والبطالة ظاهرة.

رئيس الوزراء في ندوة بجامعة صنعاء حول نشاط الحكومة ورؤيتها المستقبلية

يوم 27 أبريل يمثل الفارق بين العهد الشمولي والعهد الديمقراطي التعددي

هذا العام يتميز بخصوصية جديدة تتمثل في الانتقال إلى انتخاب أمين العاصمة والمحافظين

صنعاء / سبأ

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور على الدلالات السياسية والديمقراطية التي يحملها يوم الـ 27 من أبريل في واقع المجتمع اليمني.

واعتبر أن هذا اليوم يمثل الفارق بين العهد الشمولي والعهد الديمقراطي التعددي.

وقال رئيس الوزراء في الندوة التي عقدت أمس بجامعة صنعاء حول نشاط الحكومة ورؤيتها وتوجهاتها المستقبلية تجاه القضايا الراهنة بما في ذلك مستوى تنفيذها للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية: يتميز هذا العام بخصوصية ديمقراطية جديدة تتمثل بالانتقال إلى تدشين انتخاب أمين العاصمة ومحافظي المحافظات عبر الهيئات المنتخبة في السلطة المحلية على مستوى مختلف المحافظات».

واستعرض الدكتور مجور جملة التطورات السياسية والديمقراطية والاقتصادية والتنموية والإدارية وكذا التطورات الخاصة بجهود مكافحة الفساد وتعزيز البناء المؤسسي وتنمية القطاعات الواعدة وتطوير الواقع الاستثماري، وتأكيد دوره المؤثر في خدمة الاقتصاد الوطني والحد من البطالة وذلك في إطار تنفيذ البرنامج الرئاسي.

ونوه رئيس الوزراء بالمسيرة الديمقراطية اليمنية المباركة التي بدأت بانتخابات 1993م النيابية وما تلا ذلك من انتخابات نيابية ورئاسية ومحلية متعاقبة حظيت باحترام وتقدير العالم لها ولا سيما الانتخابات الرئاسية التي شهدت تنافسا غير مسبوق بالاعتماد على البرامج الواضحة الأهداف من قبل المتنافسين وعلى رأسهم الرئيس علي عبد الله صالح.

وأوضح التأثير الإيجابي لهذه العملية في تعزيز ثقة المجتمع الدولي باليمن، ومبادرته لدعم توجهات التنمية الاقتصادية الجارية فيها التي توجت بالدعم الدولي المشهود لليمن عبر مؤتمر لندن للمانحين الذي أفضى إلى التزام دولي يدعم اليمن بـ 5.3 مليار دولار.

وأشار إلى أنه تم تخصيص 70 ٪ من تلك التعهدات لمشاريع تنموية مختلفة إضافة إلى توقيع عقود تمويلية لنحو 30 ٪ من إجمالي المبالغ المتعهد بها خلال هذا المؤتمر.

وتطرق الدكتور مجور إلى واقع الخدمات في قطاعات الكهرباء والطرق والصحة العامة، مبينا بهذا الشأن أن وضع الكهرباء سيشهد خلال الفترة القادمة نقلة نوعية عبر دخول أول محطة غازية لإنتاج الكهرباء، في المنظومة الكهربائية الوطنية بقدرة 341 ميجاوات يليها مباشرة 400 ميجاوات في المرحلة الثانية ستدخل إلى المنظومة بداية العام 2010.

وأشار إلى أنه من المقرر أن يتم إنشاء محطة غازية في مدينة معبر بعد مد خط أنبوب الغاز مأرب - معبر. موضحا أن توفير الطاقة الكهربائية لن يكون فقط للاستهلاك المنزلي والتجاري وإنما أيضا لتلبية احتياجات التنمية والاستثمار خلال المرحلة القادمة.

ولفت إلى توجه الحكومة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الطاقة حيث يجري حاليا إعداد عقود دقيقة لتنظيم هذه المسألة على نحو واع يكفل حقوق المستثمر المنتج ومؤسسة الكهرباء (المشتري) للطاقة المنتجة.

وأشار الدكتور مجور إلى حجم التوسع الكبير لشبكة الطرق الرئيسية المنجزة والجاري العمل فيها التي يصل طولها إلى نحو 24 ألف كيلو متر، مبينا أن الاهتمام الكبير لفخامة الأخ رئيس الجمهورية بالطرق ينطلق من دورها الحيوي كقاطرة للتنمية وتسهيل تنقل المواطنين.

وفيما يخص قطاع الصحة أشار رئيس الوزراء إلى الجهود المبذولة لتطوير مستوى الرعاية والخدمات الصحية والارتقاء بالواقع العلاجي.

وأوضح حجم الزيادة الكبيرة التي شهدها واقع النفقات التشغيلية ابتداءً بالوحدة الصحية والمركز الصحي ومرورا بالمستشفيات الريفية وصولا إلى المستشفيات الرئيسية على مستوى مختلف المحافظات. مؤكدا أن الهدف الأساسي لهذه العملية هو الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك المرافق.

وتناول رئيس الوزراء الآثار الايجابية لانضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، إلى جانب الجهود المبذولة لانضمام بلادنا لمنظمة التجارة العالمية وكذلك ما شهدته اتفاقية النفط من تطوير في اتجاه تأكيد استغلال الغاز المصاحب وتركيزها على الأثر البيئي.

وأوضح أهمية مشروع استغلال الزنك في منطقة نهم من قبل شركة بريطانية باعتباره أول مشروع من نوعه وبداية لتدشين استغلال المعادن التي تزخر بها بلادنا. مشيراً في نفس الوقت إلى العمل الجاري في مشروع تصدير الغاز الذي من المتوقع ان يتم تصدير أول شحنة منه خلال العام القادم، والى ما يمثله هذا المشروع من أهمية للاقتصاد الوطني.

ولفت إلى توجه الحكومة بشأن تطوير استخدام الغاز في الفترة القادمة للأغراض المختلفة بما في ذلك توصيله إلى المنازل عبر شبكة إمدادات متكاملة إضافة إلى إنشاء محطة في منطقة بلحاف لتوليد 400 ميجاوات من الكهرباء لتلبية احتياجات المنطقة الشرقية من البلاد.

وأوضح الدكتور مجور الجهود الحكومية لتنظيم قطاع الثروة السمكية وتعظيم عائدها الاقتصادي من خلال خلق القيمة المضافة لعملية الاصطياد السمكي.

وأكد أن اليمن وبشهادة منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) هي الأولى عالمياً في إنتاج الحبار والشيروخ. مشيداً بهذا الجانب بالخطوات المنجزة حتى الآن لحماية الثروة السمكية وتنفيذ القانون وخاصة فيما يخص القيمة المضافة وكذلك تعزيز البنى التحتية للصيادين بما في ذلك موانئ الاصطياد، مشيرا إلى مشروع ميناء الشحر الذي يؤوي يومياً أكثر من ستة آلاف قارب صيد في وقت واحد وغيره من موانئ الصيد الجاري تنفيذها.

وفي المجال الزراعي نوه الدكتور مجور إلى التوجيه الرئاسي بشأن التوسع في زراعة القمح والحبوب الأخرى، مؤكداً أن السياسة التي اتبعتها الحكومة لتنفيذ هذا التوجيه بما في ذلك دعم المزارعين بالبذور المحسنة والدراسات والحصادات يتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع حجم إنتاج القمح في الموسم الحالي إلى 230 ألف طن مقارنة بـ 130 ألف طن في الموسم السابق، موضحا أن الحكومة ستواصل جهودها لدعم مزارعي القمح من خلال شرائها لإنتاجهم بسعر تشجيعي.

كما استعرض رئيس الوزراء الخطوات الجارية لتعزيز استقلال السلطة القضائية التي منها فصل رئاسة مجلس القضاء عن رئاسة الجمهورية وإعداد قانون السلطة المحلية الجاري دراسته ومراجعته من قبل لجنة وزارية، إلى جانب تطوير القضاء التجاري والارتقاء بآلية عمل المحاكم التجارية، مشيرا في ذلك إلى مشروع التعديلات الدستورية الواردة في البرنامج الانتخابي الرئاسي، التي تم إنجازها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض، و تتضمن إقامة نظام الغرفتين التشريعيتين وتحديد الفترات الزمنية لكل من منصب رئاسة الجمهورية بفترتين مدة كل منهما خمس سنوات ومجلسي النواب والشورى كل أربع سنوات.

وأشار رئيس الوزراء إلى الخطوات المنجزة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية بشأن مشاريع إسكان الشباب وذوي الدخل المحدود، مبينا أنه تم توفير 25 مليار ريال لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع السكني، في الوقت الذي تم فيه إنزال مناقصتين لتنفيذ ثلاثة آلاف وحدة سكنية من المقرر أن يتم البدء بها خلال الفترة القليلة القادمة، منها ألف وحدة في مدينة عدن.

وتناول الدكتور مجور الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المناقصات الحكومية قائلا : نحن لا ندعي أن الفساد قد انتهى ولكن المهم هو كيف نمضي في إجراءات مكافحة وردع الفساد بصورة صارمة سواء عبر تفعيل دور القضاء والنيابات العامة أو الأطر الجديدة التي تعتمد الشفافية في مكافحة الفساد والمتمثلة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات وقريبا الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وأكد ان هيئة مكافحة الفساد بدأت تقف امام ملفات هامة تتعلق بالفساد، موضحا ان الحكومة لديها ملفات جديدة سيتم إحالتها إلى النيابة العامة والهيئة للتحقيق فيها.

كما استعرض رئيس الوزراء في الندوة الخطوات المنجزة من قبل الحكومة في اطار البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح في جوانب تشجيع الاستثمار وتطبيق نظام النافذة الواحدة وتعزيز مشاركة المرأة والتعليم التقني والمهني وتطوير التشريعات القانونية وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وكذا الإصلاحات الخاصة بالخدمة المدنية والوظيفة العامة وغيرها من القضايا ذات الصلة بنشاط الحكومة.

وكان قد دار في الندوة نقاش وطرحت مجموعة من الاستفسارات من قبل الأكاديميين والمشاركين إزاء ما تم طرحه من قبل رئيس الوزراء والتي جرى الرد عليها من قبل الدكتور مجور والفريق الحكومي المرافق له والتي شملت قطاعات التعليم العالي والخدمة المدنية والتأمينات والخارجية والنفط والمعادن والصحة العامة والمياه والبيئة والشئون الاجتماعية والعمل والأشغال العامة والطرق والسياحة .

ودعا الدكتور مجور في ختام الندوة الأكاديميين إلى المساهمة في عملية رصد الأداء الحكومي في تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي وفق منهجية بحثية علمية بما في ذلك إجراء الاستبيانات المعززة لهذه العملية ولما فيه مساعدة الحكومة في تعزيز النجاحات وتجاوز أي إخفاقات قد تطرأ في عملية التنفيذ.

العملية الديمقراطية عززت ثقة المجتمع الدولي باليمن

الحكومة ستواصل جهودها لدعم مزارعي القمح من خلال شرائها إنتاجهم بسعر تشجيعي

ألف وحدة سكنية سيتم بناؤها في عدن خلال الفترة القليلة القادمة